الأمم المتحدة

A/HRC/60/66

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الستون

8 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025

البندان 3 و5 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

حق الشعوب الأصلية في البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها

دراسة أعدّتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/33، أعدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية هذه الدراسة، التي تحلل فيها حق الشعوب الأصلية في البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها. وتُرفَق بالدراسة مشورة آلية الخبراء رقم 18(2025) بشأن حق الشعوب الأصلية في البيانات.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يشكل الحق في الحصول على البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها، حقاً من حقوق الإنسان الأساسية للشعوب الأصلية؛ والبيانات مورد من الموارد الثقافية والاستراتيجية والاقتصادية. والبيانات والهياكل الأساسية الحالية للبيانات لا تقر بمعارف الشعوب الأصلية وآرائها بشأن العالم ولا تلبي احتياجاتها الحالية والمستقبلية المتعلقة بالبيانات[1].

2- وتعني "بيانات الشعوب الأصلية" البيانات أو المعلومات أو المعارف، مهما كان شكلها أو وسائطها، التي تتعلق بالشعوب الأصلية أو قد تؤثر عليها؛ وقد تشمل لغة الشعوب الأصلية، أو ثقافتها، أو بياناتها الوراثية، أو بيئاتها، أو مواردها[2]. وللشعوب الأصلية الحق في السيادة على بياناتها وفي الحكم الذاتي فيما يتعلق ببياناتها كتعبير عن سيادتها المتأصلة وحقها الشامل في تقرير المصير، وعامل تمكين حاسم للرفاه الجماعي والتنمية المستدامة، وأداة لمواجهة الحرمان والتمييز المستمرين[3].

3- وتشمل "البيانات" بشكل أعم مجموعة واسعة من المواد المُجمَّعَة لأغراض متنوعة، بدءاً من الإحصاءات الوطنية والسجلات الإدارية ووصولاً إلى مجموعات بيانات القطاع الخاص مثل سجلات استخدام الهاتف المحمول وبرامج الولاء في المتاجر الكبرى. وتُجمَع بعض البيانات بشكل صريح من أجل المصلحة العامة، مثل التعدادات أو الاستقصاءات، في حين تُولَّد بيانات أخرى بشكل عرضي خلال الأنشطة التجارية. وهذه التمايزات مهمة، إذ إن الحقوق والتوقعات المتعلقة بالبيانات – خاصةً فيما يتعلق بتحديد الهوية الذاتي والتصنيف والحوكمة – لا يمكن أن تُطبَّق بشكل موحد على جميع أنواع البيانات أو أصحاب البيانات.

4- ولتحديد مكانة التوصيات التالية، تعترف الدراسة بعدة فئات رئيسية من منتجي البيانات ومصادرها. وتشمل الجهات المنتجة للبيانات الأنظمة الإحصائية الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، والكيانات الخاصة؛ ولكل منها ولايات والتزامات أخلاقية مختلفة. وتشمل المصادر الشائعة للبيانات التعدادات والاستقصاءات والسجلات الإدارية وغير ذلك من الآثار الرقمية الناشئة. ومن المهم التمييز بين البيانات التي تتعلق بالشعوب الأصلية بشكل صريح، والبيانات التي تشملهم من خلال التصنيف، والبيانات التي قد تؤثر عليهم بشكل غير مباشر. وهذا التمييز ضروري لضمان احترام حقوق الشعوب الأصلية في البيانات – مثلاً فيما يتعلق بتحديد الهوية الذاتي والموافقة والوصول والحوكمة – بطرق هادفة ومناسبة للسياق.

5- وعملاً بالفقرة 2(أ) من قرار مجلس حقوق الإنسان 25/33، قررت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في دورتها السابعة عشرة، أن تكون دراستها السنوية المقبلة تحليلاً لحق الشعوب الأصلية في البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها.

6- ودعماً لعمل آلية الخبراء، نظم حلف الشعوب الأصلية في آسيا، بدعم مالي من صندوق كريستنسن، حلقة دراسية للخبراء عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2024 في شيانغ ماي بتايلاند. وقد استفادت الدراسة من العروض التي قُدّمت في الحلقة الدراسية المذكورة ومن المساهمات

(1) A/73/438، الفقرة 72.

(2) الوثيقة A/74/277، المرفق، الفقرة 3.

(3) العرض الذي قدمه تاهو كوكوتاي في ندوة للخبراء نظمها حلف الشعوب الأصلية في آسيا وعقدت في شيانغ ماي، تايلاند، في كانون الأول/ديسمبر 2024. والعروض المقدمة خلال الحلقة الدراسية متاحة في https://www.ohchr.org/en/events/events/2024/seminar-expert-mechanism-rights-indigenous-peoples.

المقدمة من الشعوب الأصلية، والدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، وجهات أخرى[4].

ثانياً- لمحة عامة عن الإطار القانوني الدولي القائم

7- يؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية حق الشعوب الأصلية في الوصول إلى البيانات المتعلقة بحياتها وثقافاتها وأراضيها وأقاليمها ومواردها والتحكم فيها. وتكفل المادة 16 من الإعلان عدم التمييز في نشر المعلومات وتلقيها، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الخاصة بالشعوب الأصلية وبلغاتها الخاصة. ويشمل ذلك تلقي المعلومات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وكيفية إعمال تلك الحقوق، والخدمات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 21 من الإعلان تشير إلى أهمية جمع البيانات في سياق تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية.

8- ويعزز إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الصادر في عام 2012، المساواة وعدم التمييز والسلامة الثقافية، ويدعم حقوق الشعوب الأصلية في معارفها ونظم بياناتها.

9- وينص الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في مادته الثامنة عشرة، على أن للشعوب الأصلية وأفرادها الحق، حسب الاقتضاء، في الوصول إلى بياناتهم وسجلاتهم الطبية ووثائق البحوث التي يجريها الأفراد والمؤسسات، العامة منها أو الخاصة.

10- وتعترف صكوك أخرى في منظومة الأمم المتحدة أيضاً بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالبيانات. وتشمل هذه الصكوك المادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تشدد على احترام معارف وابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية التي تجسد أنماط الحياة التقليدية، والحفاظ عليها وصيانتها.

11- وتمثل معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، التي اعتُمدت في أيار/مايو 2024، علامة فارقة في القانون الدولي. وتلزم هذه المعاهدة الدول بأن تقتضي من مقدمي طلبات منح البراءة، عندما يكون الاختراع المطالب به قائماً على الموارد الوراثية أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية، أن يكشفوا عن بلد منشأ الموارد الوراثية، أو مصدر الموارد الوراثية، أو الشعوب الأصلية، أو المجتمع المحلي الذي قدم المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية أو مصدر المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وهذه خطوة إيجابية نحو منع اختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية.

12- وتعترف معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتنص على أن من الممكن إنشاء نظم معلومات، مثل قواعد البيانات، تحتوي على معلومات عن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية[5].

13- وتحتفظ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بقواعد بيانات للتراث الثقافي المادي وغير المادي، وترصد حالة التنوع اللغوي. وتكتسي مشاركة الشعوب الأصلية في إدارة هذه المعلومات وحمايتها من إساءة الاستخدام أهمية رئيسية[6].

(4) كل المساهمات متاحة في https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2025/call-inputs-study-indigenous-peoples-right-data-including-data-collection-and.

(5) انظر https://www.wipo.int/treaties/en/ip/gratk/summary_gratk.html.

(6) العرض الذي قدمه أليكسي تسيكاريف (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

14- ويرد الشرط المتعلق بجمع واستخدام البيانات المصنفة المتعلقة بالشعوب الأصلية ضمنياً في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169).

15- وقد أعلنت هيئات معاهدات حقوق الإنسان أن تصنيف البيانات أداة مهمة لضمان عدم التمييز. فأهابت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 39(2022) بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية بالدول إلى أن تجمع البيانات المصنفة بشكل منهجي وتجري، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، دراسات لتقييم التدابير الرامية إلى منع العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية والاسترشاد بها. ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والعشرين والثالث والعشرين لبيرو، بكون التعداد الوطني لمجتمعات الشعوب الأصلية شمل، للمرة الأولى، متغيراً إثنياً - عرقياً يستند إلى مبدأ تحديد الهوية الذاتي، موفراً بذلك معلومات أكثر اكتمالاً عن التركيبة الديمغرافية للبلد[7].

16- وقد ورد ذكر الشعوب الأصلية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ست مرات؛ وفي إطار نظام المؤشرات العالمية، تخضع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية للجمع والرصد. وبالتالي فإن النهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات وتصنيفها يشكل جزءاً من الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان.

17- وبالإضافة إلى الصكوك الدولية، برزت أطر معيارية مثل مبادئ المنفعة الجماعية، وسلطة التحكم، والمسؤولية، والأخلاقيات (مبادئ كير) لحوكمة بيانات الشعوب الأصلية كمعايير حاسمة توجه الجمع الأخلاقي للبيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية واستخدامها وحوكمتها. وتُكمِّل مبادئ كير، التي وضعها التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية، الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان من خلال إعطاء قيم الشعوب الأصلية وحقوقها وصنع القرار مكانة مركزية في الممارسات المتعلقة بالبيانات[8].

ثالثاً- تحديات وفرص الوصول إلى البيانات والتحكم فيها

18- البيانات مورد من الموارد الثقافية والاستراتيجية والاقتصادية للشعوب الأصلية[9]. والبيانات القوية مهمة لتصميم تدابير محددة الهدف من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية، مع التركيز على الصحة والإسكان وغيرها من القضايا[10]. ويعترف المجتمع الدولي بشكل متزايد بأهمية اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات؛ وتجد الشعوب الأصلية نفسها على مفترق الطرق بين التهميش التاريخي في نظم البيانات والفرص الناشئة للسيادة على البيانات.

19- وبسبب العوائق المتعلقة بالتوافر والملاءمة والتكلفة، لم يكن لدى الشعوب الأصلية تاريخياً سوى إمكانية محدودة للوصول إلى بياناتها، حتى في مجموعات البيانات البحثية التقليدية والتعدادات الوطنية والدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك[11]. فغالباً ما تُستبعد الشعوب الأصلية من تدفقات تمويل البحوث؛ وقد يرجع ذلك إلى معايير الأهلية، ومتطلبات الانتماء المؤسسي، ونظم الموافقة القائمة على القيم الثقافية

(7) CERD/C/PER/CO/22-23، الفقرة 5.

(8) Chris Andersen and others, *Indigenous Statistics: From Data Deficits to Data Sovereignty*, 2nd ed. (New York, Routledge, 2025).

(9) عرضان قدمهما غام أوونغشي شيمراي وويلسون كيسانغ كيبكازي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(10) المساهمة المقدمة من اللجنة الكندية لحقوق الإنسان. وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من اتحاد سويوز للشعوب الأصلية ومنظمة "خلاص يوغرا" (باللغة الروسية).

(11) المساهمة المقدمة من منظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

الغربية والمتحيزة لصالح فرق البحث من غير الشعوب الأصلية. ويعزز حاجز التمويل هذا من الاعتماد على المنظمات الخارجية التي تواصل الاستفادة من معارف الشعوب الأصلية وبحوثها[12]. ولا تزال الشعوب الأصلية مستبعدة إلى حد كبير من جمع واستخدام وتطبيق البيانات المتعلقة بها وبأراضيها وثقافاتها. والبيانات والهياكل الأساسية الحالية للبيانات لا تقر بمعارف الشعوب الأصلية وآرائها بشأن العالم ولا تلبي احتياجاتها الحالية والمستقبلية المتعلقة بالبيانات[13].

ألف- التحديات

20- يشكل عدم الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية كشعوب متمايزة ذات حقوق جماعية تحدياً. ولا تزال الدول تنكر وجود الشعوب الأصلية وحقوقها من خلال عدم إدراج الوضع الديموغرافي الفعلي والاحتياجات والأولويات المحددة للشعوب الأصلية في خطط التنمية الوطنية والتعدادات[14].

21- ويمكن أن تؤدي الاختلافات في تعاريف الشعوب الأصلية وعدم احترام تحديد الهوية الذاتي إلى تعقيد عملية جمع البيانات وتصنيفها. ويؤدي عدم إدراج أسئلة عن هوية الشعوب الأصلية وعدم احترام الحق في تحديد الهوية الذاتي في جميع عمليات جمع البيانات ذات الصلة إلى عدم القدرة على تسجيل الهوية والظروف الاجتماعية-الاقتصادية بدقة.

22- ولا تقوم دول عديدة بتصنيف البيانات حسب الإثنية أو صفة الانتماء للشعوب الأصلية بسبب المخاوف المتعلقة بالخصوصية، وقضايا التعريف، ومخاوف إساءة استخدام البيانات[15]. والاستثمارات المالية والتكنولوجية والفكرية التي تقوم بها الدول في الهياكل الأساسية لجمع البيانات والمنهجيات والقدرات البشرية غير كافية لتصنيف البيانات واستخدامها بشكل قوي وجيد. وثمة حاجة إلى بيانات محددة ومنهجيات جمع مناسبة لمعالجة التحديات المواجهة في حالة الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية ونساء وفتيات الشعوب الأصلية، من بين حالات أخرى.

23- وفي البلدان التي يتم فيها تصنيف البيانات حسب الإثنية، مثل بنغلاديش وكينيا ونيبال والفلبين، غالباً ما تكون البيانات المنتَجَة غير دقيقة وغير مصنفة بالكامل بسبب نقص القدرات والفهم لدى القائمين على جمع البيانات[16]. ولذلك، لا يمكن إعمال الحق في البيانات بشكل مناسب ما لم تكن الشعوب الأصلية قادرة على تفسير البيانات المجمعة ووضعها في سياق ثقافي.

24- ولم يقدم آخر تعداد في الكاميرون، الذي يعود تاريخه إلى عام 2005، أي بيانات مصنفة حسب المجموعة الإثنية. وتتم العديد من الولادات بين الشعوب الأصلية في الغابات، مما يجعل من الصعب الإعلان عنها لأغراض إعداد شهادات الميلاد، ومن هنا يأتي عدم وجود بيانات رسمية عن الشعوب الأصلية[17].

25- ولا تقوم النرويج حالياً بتصنيف البيانات الإحصائية حسب الإثنية أو صفة الانتماء للشعوب الأصلية بسبب المخاوف المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات واحتمال إساءة استخدام البيانات[18].

(12) المساهمة المقدمة من تحالف الأمم الأولى المستقلة.

(13) A/73/438، الفقرة 72.

(14) العرض الذي قدمه روبي هاليب، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(15) المساهمة المقدمة من تجمع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعني بحقوق الشعوب الأصلية.

(16) العرض الذي قدمه روبي هاليب، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(17) المساهمة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية (باللغة الفرنسية).

(18) Norwegian National Human Rights Institution, *A Human Rights-Based Approach to Sámi Statistics*.

وقد جُمِعَت معلومات عن الخلفية الإثنية أو استخدام اللغة أو الهوية الإثنية لدراسات مختلفة، ولكنها خارجة عن سيطرة الصاميين وملكيتهم[19]. ووفقاً للدولة، لا يوجد أساس عام للبيانات لإعداد إحصاءات فردية عن الأشخاص ذوي الانتماء الإثني الصامي وإحصاءات موضوعية عن الصاميين كمجموعة أو عن مجموعات من الأفراد الصاميين[20].

26- وفي تقرير صدر في عام 2024 بعنوان *"لا قصة بدون بيانات: الشعوب الأصلية في الفلبين"*، يشدد البنك الدولي على أن الثغرات والتناقضات وغياب التنسيق في جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية في الفلبين تمثل عائقاً رئيسياً أمام الاعتراف بالشعوب الأصلية في هذا البلد[21]. ويوصي التقرير بأن تدرك الوكالات والمنظمات التي تركز على الشعوب الأصلية في البلد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية.

27- وتؤدي الهيمنة الساحقة للمؤشرات الاستعمارية والتحليل الكمي إلى عدم دمج منهجيات الشعوب الأصلية ونظم البيانات، مما يؤدي إلى أطر لجمع البيانات تعكس التمييز الهيكلي والمنظورات والمنهجيات الاستعمارية التي لا تعكس آراء الشعوب الأصلية بشأن العالم ونظم معارفها وأساليب حياتها[22]. وكثيراً ما تفرض هذه النظم فئات وتصنيفات خارجية تتعارض مع تحديد الهوية الذاتي للشعوب الأصلية وفهمها الثقافي[23].

28- وفي مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا، تتنوع مجتمعات الأمم الأولى والإنويت والميتيس تنوعاً كبيراً، لكن الدراسات الديموغرافية لا تأخذ في الحسبان الاختلافات بين هذه الشعوب الأصلية وداخلها، الأمر الذي يمكن أن يكرس المعايير الاستعمارية ويقوض حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير[24].

29- وفي شيلي، لا يوجد تشريع محدد ينظم جمع بيانات الشعوب الأصلية واستخدامها وحمايتها بموجب نهج للحقوق الجماعية. ولا توجد معايير وبروتوكولات موحدة لإدراج المتغيرات الخاصة بالشعوب الأصلية؛ ويؤدي التدريب المحدود على إدارة البيانات للشعوب الأصلية والفجوات الرقمية إلى إعاقة مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة في توليد البيانات وإدارتها[25]. وفي هندوراس، شدد مكتب المفوض الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة إجراء عملية مراجعة تشريعية شاملة، إذ لا توجد حالياً أي لائحة محددة لضمان وصول الشعوب الأصلية إلى البيانات والمعلومات[26].

30- وفي كولومبيا، أدت التجارب الأخيرة، مثل التعداد السكاني الذي أجرته الإدارة الوطنية للإحصاءات، إلى انعدام الثقة بين الشعوب الأصلية بشأن الاستخدام غير المتسق وغير المؤكد للبيانات الديموغرافية والاجتماعية – الثقافية والجغرافية واللغوية وغيرها من البيانات التي تجمعها أطراف

(19) المساهمة المقدمة من شبكة التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية – سابمي.

(20) المساهمة المقدمة من النرويج.

(21) العرض الذي قدمه كارلوس بيريز – بريتو، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024. وانظر أيضاً البنك الدولي، *"لا قصة بدون بيانات: الشعوب الأصلية في الفلبين"* (2024).

(22) المساهمة المقدمة من تحالف الأمم الأولى المستقلة. وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من رابطة نساء الشعوب الأصلية في أونتاريو.

(23) العرض الذي قدمه ويلسون كيبسانغ كيبكازي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(24) المساهمة المقدمة من مكتب مفوض حقوق الإنسان، كولومبيا البريطانية، كندا.

(25) المساهمة المقدمة من شيلي (باللغة الإسبانية).

(26) المساهمة المقدمة من مكتب المفوض الوطني لحقوق الإنسان في هندوراس (باللغة الإسبانية).

أو مؤسسات أخرى. وبناءً على ذلك، دعت الشعوب الأصلية إلى تنفيذ هذه العمليات بمشاركتها النشطة وأن تستند إلى موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة[27].

31- وتسعى الشعوب الأصلية إلى تنظيم جمع بياناتها وملكيتها وتطبيقها، ولكن الأطر القائمة لا تدعم ذلك في كثير من الأحيان. وكانت هناك حالات من "الإرهاق البحثي" في غرينلاند على مر السنين، حيث يشعر العديد من الإنويت بالإرهاق من البحث المستمر دون أن يشعروا بأي تحسن ملحوظ في مجتمعاتهم المحلية أو أي فوائد أخرى من المشاركة في مشروع ما أو المساهمة فيه[28]. وقد تؤدي الممارسات الحالية المتعلقة بالبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة، سواء تحت رعاية الدول أو الشركات، إلى زيادة إبعاد مصالح الشعوب الأصلية في البيانات عن مكان اتخاذ القرارات التي تؤثر على بيانات الشعوب الأصلية[29].

32- ويتطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهود متضافرة لوضع أطر عمل تحترم حقوق الشعوب الأصلية وتعزز المساواة وتضمن توافق حوكمة البيانات مع قيم الشعوب الأصلية ومصالحها.

باء- الفرص

33- إن الشعوب الأصلية، وهي لا تزال تواجه عوائق هيكلية تحول دون الوصول إلى البيانات وحوكمتها، تقود أيضاً جهوداً مبتكرة لاستعادة نظم البيانات وإعادة تشكيلها بطرق تعكس قيمها وأولوياتها وحقوقها. ويشكل ذلك تحولاً من استبعاد البيانات إلى تمكين البيانات.

34- ومستكشِف أحوال الشعوب الأصلية هو إطار عمل عابر للحدود ومجموعة من الأدوات الموجهة للشعوب الأصلية والمستمدَّة منها من أجل الرصد المنهجي لمستوى الاعتراف بحقوقها وإعمالها[30]. ويعترف المستكشِف بحاجة الشعوب الأصلية إلى امتلاك وإدارة البيانات التي تجمعها، ويعزز كونها المالكة الشرعية لتلك البيانات كأداة لحكم نفسها وأراضيها وأقاليمها ومواردها[31]. ويمنح الشعوب الأصلية الاستقلالية وسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بما إذا كانت تريد أن تُتاح البيانات للجمهور أو تظل متاحة فقط داخل المجتمع المحلي[32].

35- وفي عام 2024، انخرط شركاء تعزيز سبل عيش الشعوب الأصلية مع نظرائهم في حكومة كينيا والمجتمع المدني للعمل على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية في كينيا، باستخدام مستكشِف أحوال الشعوب الأصلية لزيادة الوعي بالبيانات التي تولدها هذه الشعوب[33].

36- وفي عام 2018، أُدرِج لأول مرة تحديد الهوية الذاتي الإثني في التعداد الوطني وتعداد المساكن في غواتيمالا[34]. وفي عام 2019، تم لأول مرة، في كينيا، إحصاء الأشخاص الذين ينتمون إلى شعوب

(27) انظر، على سبيل المثال، المساهمة المقدمة من مكتب أمين المظالم في كولومبيا (باللغة الإسبانية).

(28) المساهمة المقدمة من المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان.

(29) A/73/438، الفقرة 72.

(30) انظر www.indigenousnavigator.org.

(31) العرض الذي قدمه روبي هاليب، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(32) المساهمة المقدمة من اتحاد مستكشِف أحوال الشعوب الأصلية.

(33) انظر https://indigenousnavigator.org/files/media/document/Report%20Kenya%20IN%20Workshop.pdf.

(34) المساهمة المقدمة من مجلس المحفوظات الدولي (باللغة الإسبانية).

أصلية محددة في التعداد الوطني[35]. وفي الأرجنتين، تضمن التعداد السكاني لعام 2022 سؤالاً عن تحديد الهوية الذاتي للشعوب الأصلية لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية. وإن كان الرد بالإيجاب، طُرحت أسئلة إضافية بشأن مجموعة الشعوب الأصلية المحددة التي ينتمي إليها الشخص وما إذا كان الشخص يتحدث أو يفهم اللغة الأم لتلك المجموعة[36].

37- وفي كندا، كان الهدف من خطة عمل البيانات المصنفة هو سد الثغرات في البيانات وتعزيز تصنيف البيانات كممارسة معيارية. وركزت الخطة على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بتوظيف الشعوب الأصلية، من بين أهداف أخرى[37].

38- وفي شيلي، يجري، على الرغم من التحديات، جمع مزيد من المعلومات عن الشعوب الأصلية من خلال وضع استبيانات، وتوليد معلومات، مثلاً عن الإسكان والمشاركة الاقتصادية والسياسية لنساء الشعوب الأصلية، ووضع لغات الشعوب الأصلية، والتحقق من صحة النتائج. وتشمل العملية التحقق من صحة أدوات جمع البيانات مع منظمات الشعوب الأصلية لضمان تطبيق النهج القائمة على الحقوق المستمدة من الصكوك الدولية تطبيقاً صحيحاً[38].

39- وفي الاتحاد الروسي، اقترحت منظمات الشعوب الأصلية على الوكالة الاتحادية للشؤون الإثنية 80 مؤشراً ذا صلة محلياً لتحسين جمع البيانات عن الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية. وعلى المستوى الإقليمي، طورت مقاطعة خانتي - مانسي المتمتعة بالحكم الذاتي- يوغرا نظاماً آلياً لرصد الأسر المعيشية للشعوب الأصلية واستخدام الأراضي، مما يدعم التنسيق بين الوكالات ويسهل الحوار مع الشركات الخاصة بشأن تخفيف الآثار والتعويض[39].

40- وتعتزم الجمعية التعاونية المعنية ببيانات المواطنين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إنشاء فريق عامل لتعزيز التعاون مع الشعوب الأصلية يقوم باستعراض الأدوات والمبادئ التوجيهية القائمة وتقديم اقتراحات لتعديل الإحصاءات الوطنية الجنسانية والبيئية من أجل تحسين التقاط واقع الشعوب الأصلية وتلبية احتياجاتها[40].

رابعاً- دور البيانات في إعمال الحق في تقرير المصير

41- حق الشعوب الأصلية في البيانات تعبير عن حقها في تقرير المصير. وفي سياق الحق في التنمية، تمكّن البيانات المصنفة من تقرير المصير من خلال توفير الأدلة لغرض ضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة عادلة داخل الدولة وكذلك من خلال توفير المعلومات لمشاركة الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة[41].

(35) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "حقوق الإنسان والاستعراضات الوطنية الطوعية: مذكرة توجيهية للنهج التشغيلي المشترك"، حزيران/يونيه 2022.

(36) المساهمة المقدمة من مكتب أمين المظالم في الأرجنتين (باللغة الإسبانية).

(37) المساهمة المقدمة من كندا.

(38) انظر مثلاً المساهمة المقدمة من شيلي (باللغة الإسبانية).

(39) انظر، على سبيل المثال، المساهمة المقدمة من اتحاد سويوز للشعوب الأصلية ومنظمة "خلاص يوغرا" (باللغة الروسية).

(40) انظر https://data.unwomen.org/resources/gender-and-environment-indicators.

(41) المساهمة المقدمة من اللجنة الكندية لحقوق الإنسان.

42- فبدون بيانات مصنفة، يصعب على الشعوب الأصلية قياس التغيرات التي تحدث داخل مجتمعاتها المحلية، وعرض احتياجاتها وأولوياتها على الدول، وتقييم فعالية البرامج القائمة[42].

43- وفي القطب الشمالي، وضع مجلس الإنويت القطبي بروتوكولات الإنويت القطبية للمشاركة المنصفة والأخلاقية واستراتيجية الإنويت الوطنية بشأن البحوث لدعم تقرير مصير الإنويت في مجال العلوم. وذُكرت، في هذه الوثائق، الحاجة إلى الاعتراف بحقوق الإنويت في الوصول إلى البيانات المجمَّعة عن الإنويت وامتلاكها والتحكم فيها، كما ذُكرت الحاجة إلى دعم هذه الحقوق والامتثال لها. ووجود مبادئ توجيهية تؤكد أهمية أن يشرك الباحثون وجامعو البيانات الإنويت في بحوثهم، وأن ينفتحوا على المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية في هذا المجال، لن يؤدي إلى تعزيز جودة البيانات التجريبية فحسب، بل يمكن أن يسهم أيضاً في تجنب إعادة إنتاج الهياكل الاستعمارية[43]. وتؤكد استراتيجية الإنويت الوطنية بشأن البحوث وبروتوكولات الإنويت القطبية للمشاركة المنصفة والأخلاقية أهمية البيانات البحثية، ولكن توجد أيضاً أشكال أخرى من البيانات المهمة لتقرير مصير الشعوب الأصلية[44].

44- وفي أمريكا اللاتينية، بدأت الشعوب الأصلية في إنشاء مساحات خاصة بها تتمتع بالحكم الذاتي لإنتاج البيانات وحفظها، وسعت إلى إقامة تحالفات إقليمية وعالمية مع منظمات أخرى للشعوب الأصلية تسعى إلى النهوض بأهداف حماية البيانات من منظور تقوده الشعوب الأصلية. وشاركت الشعوب الأصلية ومنظماتها في بنما أيضاً مشاركة نشطة في المبادرات القانونية لضمان حماية نظم معارف أسلافها المتوارثة في إطار التشريعات الحالية للملكية الفكرية[45].

45- ولطالما اعتمدت الشعوب الأصلية في الجنوب الأفريقي على التقاليد الشفهية ورواية القصص والمعارف القائمة على الأرض. وتمثل الثورة الرقمية فرصة ومخاطرة في الوقت نفسه للحفاظ على هذه المعارف[46]. ويمكن للشعوب الأصلية، من خلال الحفاظ على سيطرتها على بياناتها، أن تضمن توثيق ممارساتها الثقافية ولغاتها ومشاركتها بطرق تتماشى مع قيمها الخاصة. فعلى سبيل المثال، يستخدم شعب السان المحفوظات الرقمية للحفاظ على لغاته وتقاليده الشفهية الفريدة. وبهذه الطريقة، لا يخضع للتفسيرات الخارجية بل يمكنه إدارة كيفية تمثيل ثقافته.

46- ومن خلال العمل بالنُهج القائمة على نقاط القوة، يتم الاعتراف بالشعوب الأصلية على أنها قادرة وأنها تقدم حلولها الخاصة للمشاكل المستمرة. ويدعم هذا المنظور التحسينات في الظروف المعيشية من خلال تمكين المجتمع المحلي، وتعزيز حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها بمساعدة البيانات. فعلى سبيل المثال، اتُّخذ قرار إجراء المسح الصحي الوطني للإنويت من خلال آليات حوكمة الإنويت، ويجري تنفيذه من قبل منظمات للإنويت تنفذ جميع جوانب البرنامج، بدءاً من التخطيط ووصولاً إلى مراحل جمع البيانات وتحليلها ونشرها[47].

(42) Norwegian National Human Rights Institution, “A Human Rights-Based Approach to Sámi Statistics in Norway”, p. 37.

(43) المساهمة المقدمة من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

(44) انظر https://www.inuitcircumpolar.com/wp-content/uploads/EEE-Protocols-LR-WEB.pdf.

(45) العرض الذي قدمه ميغيل غونزاليس، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(46) العرض الذي قدمه إيفان فالبوي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(47) العرض الذي قدمه نالوتوروك ويتاموكتوك، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024. وانظر أيضاً https://nationalinuithealthsurvey.ca/.

47- وفي المكسيك، يكتسي هذا المفهوم أهمية خاصة عند تحليله فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية للشعوب الأصلية. فهذه الشعوب تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية بياناتها في العمليات الانتخابية. وقد أدت المؤسسات القضائية، ولا سيما المحاكم الانتخابية، دوراً مهماً في تسليط الضوء على مدى تأثير البيانات المحدودة على الحقوق السياسية والانتخابية للشعوب الأصلية[48].

خامساً- دور البيانات فيما يتعلق باتخاذ القرارات والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

48- إن إدماج الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في أطر حوكمة البيانات أمر ضروري لدعم حقوق الشعوب الأصلية في عصر المعلومات الرقمية والتقدم التكنولوجي. وتجسد الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة المبادئ الأساسية للاستقلالية والاحترام وتقرير المصير[49].

49- وفي الكاميرون، لا توجد إحصاءات رسمية تم جمعها وتحليلها عن مشاركة الشعوب الأصلية. غير أن هناك إحصاءات أعدتها وحلّلتها منظمات الشعوب الأصلية بشأن مشاركتها في الشؤون العامة[50].

50- وفي كندا، تبدأ هيئة الإحصاء الكندية، قبل كل تعداد سكاني، برنامجاً تشاورياً مكثفاً يسمح لمستخدمي البيانات والأطراف المهتمة في جميع أنحاء البلد بمشاركة آرائهم بشأن محتوى التعداد واستراتيجية نشره. وقام الفريق الاستشاري لنشر التعداد السكاني لعام 2026 بتيسير جلسات مع مستخدمي بيانات الشعوب الأصلية ومنظماتها لجمع ملاحظاتهم[51].

51- واتخذت ناميبيا خطوات لضمان احترام عمليات جمع البيانات لحقوق الشعوب الأصلية من خلال إشراكها في عملية صنع القرار. ويشمل ذلك مشاورات بشأن أغراض جمع البيانات وملكية البيانات وكيفية استخدامها المحتمل في المستقبل. وقد بذلت جنوب أفريقيا جهوداً للتواصل مع الشعوب الأصلية من خلال مكتبها الوطني لنظم معارف الشعوب الأصلية. ويعمل هذا المكتب على تيسير المشاورات بين المجتمعات المحلية والباحثين، بما يضمن احترام نظم معارف الشعوب الأصلية وتمكين المجتمعات المحلية من تقرير كيفية مشاركة معارفها.

52- وفي الاتحاد الروسي، على الرغم من عدم وجود تنظيم صريح، اعتمدت بعض شركات التعدين الكبرى سياسات مؤسسية تتماشى مع الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تتجاوز العديد من الشركات الأصغر حجماً الاستشارات تماماً[52]. وتعيق هذه الفجوة قدرة الشعوب الأصلية على توليد البيانات اللازمة لتقييم الأثر الاجتماعي - الثقافي والتعويض العادل[53]. واستجابة لذلك، أطلقت الشعوب الأصلية جهود رصد مستقلة لجمع البيانات من الشركات والسلطات على حد سواء[54].

53- وقد أحرزت المكاتب الإحصائية الوطنية في أمريكا اللاتينية تقدماً كبيراً، لا سيما في التعدادات السكانية. وتشمل الأمثلة على ذلك إنشاء اللجنة الإحصائية الوطنية للشعوب الأصلية والإكوادوريين

(48) المساهمة المقدمة من المكسيك (باللغة الإسبانية).

(49) Terry Mitchell and others, "Towards an Indigenous-informed relational approach to free, prior, and informed consent (FPIC)", *International Indigenous Policy Journal*, vol. 10, No. 4 (2019).

(50) المساهمة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية (باللغة الفرنسية).

(51) المساهمة المقدمة من كندا.

(52) العرض الذي قدمه أليكسي تسيكاريف (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(53) المساهمة المقدمة من اتحاد سويوز للشعوب الأصلية ومنظمة "خلاص يوغرا" (باللغة الروسية).

(54) العرض الذي قدمه أليكسي تسيكاريف (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

المنحدرين من أصـــل أفريقي وشـــعوب المونتوبيو في إكوادور في عام 2007، وعمليات الموافقة الحرة والمســـبقة والمســـتنيرة التي تم تنفيذها في تعدادات كولومبيا في عام 2018 والبرازيل في عام 2024[55]. غير أن هذه التطورات ليسـت معيارية حتى الآن في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ولا تزال البيانات المتاحة غير مستغلَّة بشكل كافٍ. وبمجرد اعتماد تحديد الهوية الذاتي للشعوب الأصلية، سيكون من الضروري تصنيف البيانات ونشرها وتحليلها. ولا يزال تعزيز قدرات كل من هيئات الدولة ومنظمات الشعوب الأصلية يشكل تحدياً رئيسياً[56].

54- وينبغي أن تتبع عملية جمع البيانات معيار حقوق الإنسـان المتمثل في الموافقة الحرة والمسـبقة والمستنيرة في جميع حقوق الشعوب الأصلية. وتوفر البيانات رافعة مهمة في حوار الشعوب الأصلية مع الدول ومؤسسات الأعمال[57]. غير أن جمع البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية والمواقع الثقافية والمقدسة ورقمنتها قد يؤدي إلى اختلاس المعارف التقليدية أو إساءة استخدامها أو تدنيس المواقع الثقافية والمقدسة من قبل الشـــركات أو من قبل من لا ينتمون إلى الشـــعوب الأصـــلية، دون أي تدابير للوقاية والتخفيف والتعويض ودون أي تقاسم للمنافع متفق عليه مع الشعوب الأصلية.

55- ويمكن أن تؤدي رقمنة المعلومات إلى تآكل الممارسـات الثقافية، حيث تصـبح البيانات منتجات يمكن تقديمها بطرق لا تعكس الواقع أو تلبي احتياجات الشـعوب الأصـلية. ويمكن أن يؤدي عدم سـيطرة الشعوب الأصلية على معلوماتها إلى انتشار القوالب النمطية الضارة والاستيلاء الثقافي. ففي المكسيك، أدى عدم وجود سياسة للسيادة على بيانات الشعوب الأصلية إلى عدم وجود آليات للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لجمع البيانات واستخدامها، وإلى مشاركة محدودة من قبل الشعوب الأصلية في عمليات جمع البيانات وتحليلها وإدارتها[58].

56- وفي نهاية المطاف، ليس احترام الموافقة الحرة والمســبقة والمســتنيرة في حوكمة البيانات التزاماً قانونياً فحسـب، بل هو أيضـاً طريق لتعزيز الثقة والتعاون والتنمية المسـتدامة التي تحترم تراث الشـعوب الأصلية وقيمها ومعارفها.

سادساً- دور البيانات في إعمال الحق في التنمية

57- البيانات عنصـر محوري في خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، والجمع الفعال للبيانات ذات الصلة والموثوقة شرط مسبق بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة للشعوب الأصلية وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في المادة 21 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

58- غير أن مشـاركة الدول مع الشـعوب الأصـلية في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية إما غير موجودة أو محدودة؛ وقد أشـار تقرير عن أهداف التنمية المسـتدامة إلى أن التقدم المحرز كان بطيئاً[59].

(55) Laura Acosta and Bruno Ribotta, "Visibilidad estadística y mecanismos participativos de los pueblos indígenas en América Latina: avances y desafíos", *Documentos de Proyectos* (LC/TS.2021/188) (سانتياغو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2022) (باللغة الإسبانية).

(56) المساهمة المقدمة من شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باللغة الإسبانية).

(57) Chidi Oguamanam, "Indigenous Peoples, data sovereignty, and self-determination: current realities and imperatives", *The African Journal of Information and Communication*, vol. 26 (2020).

(58) المساهمة المقدمة من كيادو كروز ميغيل وسوكورو أبريزا سالغادو (باللغة الإسبانية).

(59) المساهمة المقدمة من المجلس الاستشاري للأخلاقيات التابع للمعهد الإحصائي الدولي.

ويقتصر تصنيف البيانات في أغلب الأحيان على نوع الجنس والسن والموقع الجغرافي ولا يمتد إلى الإثنية. وهناك بعض الأمثلة التي شاركت فيها الشعوب الأصلية إما في عمليات صنع القرار أو في إعداد التقارير الوطنية[60].

59- وأوصت المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية المعنية بالتنمية المستدامة بوضع إطار عمل منفصل للبيانات التي تولّدها الشعوب الأصلية، بما في ذلك الاعتراف بأساليب جمع البيانات التي تتبعها المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وعدم ترك جمع البيانات وتحليلها بالضرورة لمكاتب الإحصاء[61].

60- وقد أقر المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بأهمية تصنيف البيانات، كما هو مذكور في الغاية 17-18 من أهداف التنمية المستدامة. وأوصى اجتماع فريق الخبراء الدولي لعام 2020 حول موضوع "السلام والعدل والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" بتصنيف البيانات بشكل أكثر فعالية بحسب الإثنية التي يحددها المرء لنفسه. ودعماً لذلك، طورت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ أداة إحصائية تستند إلى بيانات استقصاء الأسر المعيشية المتعلقة بالإثنية واللغة والدين.

61- ونظام الرصد والمعلومات المجتمعي[62]، الذي تم تجريبه في الفلبين في عام 1994، عملية منهجية لتوليد البيانات وتجميعها وتحليلها وإدارتها بقيادة الشعوب الأصلية من أجل تحقيق تنميتها المستدامة التي تحددها بنفسها. ويجري الآن تنفيذ النظام في 13 بلداً، مع التركيز على خمسة مجالات أساسية: الأراضي والأقاليم والموارد؛ والمعارف التقليدية؛ والمشاركة الكاملة والفعالة؛ والحوكمة التقليدية؛ وحقوق الإنسان. ويستخدم النظامَ في الوقت الراهن أعضاءُ الشراكة العالمية للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ والغابات والتنمية المستدامة[63].

62- وفي عام 2019، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدراسة العالمية الأولى على الإطلاق بشأن اقتصادات الشعوب الأصلية والتنمية الإقليمية، التي أكدت أهمية البيانات العالية الجودة المتعلقة بالشعوب الأصلية. ويحتوي التقرير على توصيات محددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحسين إحصاءات الشعوب الأصلية وحوكمة البيانات[64].

63- وفي عام 2022، وضعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرشادات لدعم الدول الأعضاء في إدماج حقوق الإنسان في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030[65]. وتحتوي الإرشادات على قسم منفصل بشأن النهج

(60) العرض الذي قدمه روبي هاليب، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(61) المرجع نفسه.

(62) انظر https://www.cbmis.tebtebba.org.

(63) انظر https://www.tebtebba.org/index.php/who-we-work-with/networks/elatia.

(64) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Linking Indigenous Communities with Regional Development*, OECD Rural Policy Reviews (Paris, OECD Publishing, 2019).

(65) OHCHR and UNDP, *Human Rights and Voluntary National Reviews*.

القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات[66]. وفي عام 2018 أيضاً، نشرت المفوضية السامية مذكرة إرشادية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات[67].

64- وشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 15/57 بشأن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية، الدول على جمع بيانات مصنفة ونشرها بشكل آمن من أجل وضع ورصد وتقييم وتحسين أثر القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والخدمات الرامية إلى تحسين رفاه الشعوب الأصلية، ومن أجل دعم العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ضمن أمور أخرى. وعلى نفس المنوال، شجعت الجمعية العامة، في قرارها 159/79 بشأن الشعوب الأصلية، الدول على جمع ونشر بيانات مصنفة لرصد وتحسين أثر السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الرامية إلى تحسين رفاه الشعوب الأصلية.

سابعاً- حوكمة بيانات الشعوب الأصلية والسيادة عليها

65- تُعرّف السيادة على بيانات الشعوب الأصلية بأنها حق الشعوب الأصلية في امتلاك البيانات المستمدة منها والمتعلقة بأعضائها، أو نظمها المعرفية، أو عاداتها، أو أراضيها، وفي التحكم في هذه البيانات والوصول إليها وحيازتها[68]. والسيادة على بيانات الشعوب الأصلية مدعومة بحقوق الشعوب الأصلية الطبيعية المتمثلة في تقرير المصير والحوكمة والسيطرة على أراضيها وأقاليمها ومواردها، كما هو مؤكد في الإعلان.

66- وتعني السيادة على بيانات الشعوب الأصلية الحقوق والمصالح الطبيعية للشعوب الأصلية فيما يتعلق باستحداث البيانات المتعلقة بها وجمع هذه البيانات والوصول إليها وتحليلها وتفسيرها وإدارتها ونشرها وإعادة استخدامها والتحكم فيها[69]. وفي سياق السيادة على بيانات الشعوب الأصلية، تُعتبر البيانات مورداً استراتيجياً، ويقتضي استخدامها الأخلاقي وضع إطار عمل للنهوض بالرفاه الجماعي للشعوب الأصلية وتقرير مصيرها[70]. وينبغي الاعتراف باستعادة السيطرة على البيانات، بما فيها تلك التي جُمعت سابقاً من الشعوب الأصلية دون موافقتها، كشكل من أشكال جبر الضرر لمعالجة المظالم التاريخية وتصحيح السرديات الخاطئة. ويشمل ذلك إنشاء آليات فعالة لإعادة البيانات إلى أوطانها[71].

67- وتعني حوكمة بيانات الشعوب الأصلية حق هذه الشعوب في أن تقرر بشكل مستقل طبيعة بيانات الشعوب الأصلية التي يتم جمعها وكيفية جمعها والوصول إليها واستخدامها والسبب في ذلك. وتضمن أن البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية أو الخاصة بها تعكس أولويات هذه الشعوب، وقيمها، وثقافاتها، وآراءها بشأن العالم، وتنوعها. ويشمل ذلك المبادئ والهياكل وآليات المساءلة والصكوك القانونية والسياسات التي تمارس الشعوب الأصلية من خلالها السيطرة على بياناتها[72]. وفي حين أن سيادة الشعوب الأصلية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الشعوب الأصلية نفسها، فإن حوكمة الشعوب الأصلية

(66) المرجع نفسه، الصفحتان 15 و16.

(67) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(68) انظر https://iwgia.org/en/indigenous-data-sovereignty.html?filter_tag%5b0%5d=37.

(69) A/74/277، المرفق، الفقرة 3.

(70) انظر https://iwgia.org/en/indigenous-data-sovereignty.html?filter_tag%5b0%5d=37.

(71) انظر A/HRC/45/35.

(72) A/74/277، المرفق، الفقرة 3.

يمكن أن تعتمدها وتنفذها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تجمع بيانات الشعوب الأصلية وتحتفظ بها، بما في ذلك مجتمعات ومنظمات الشعوب الأصلية والحكومات الوطنية والشركات والمجتمع المدني[73].

68- وتشمل حوكمة البيانات المسائل المتعلقة بجمع البيانات، وتصنيف البيانات حسب الهوية ونوع الجنس، وخصوصية البيانات وحمايتها، والوصول إلى البيانات واستخدامها وإعادة استخدامها، والموافقة الفردية والجماعية، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتصنيف البيانات، والبيانات الوصفية، وإعادة البيانات إلى أوطانها. وتشمل استخدام تكنولوجيات معالجة البيانات كلاً على حدة، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي الاستنتاجية والتوليدية[74].

69- ولا يحق للشعوب الأصلية أن تحصل على البيانات المصنفة فحسب، بل لديها الحق أيضاً في أن تصل إلى البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية وأن تُستشارَ بشأنها عندما تكون مصنفة ومفصلة حسب السياق، وأن تكون لديها بيانات متعلقة بالشعوب الأصلية ذات صلة وتمكّن من تقرير المصير المستدام والحكم الذاتي الفعال للشعوب الأصلية، وهياكل بيانات مسؤولة أمام الشعوب الأصلية، وبيانات تحمي وتحترم المصالح الفردية والجماعية للشعوب الأصلية[75].

70- ويجب أن تمتد سيادة الشعوب الأصلية أيضاً لتشمل البيانات (الشخصية وغير الشخصية) والذكاء الرقمي القائم على البيانات (بما في ذلك النماذج الخوارزمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي) من خلال الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ومصالحها وسيطرتها على بياناتها. ويتجلى ذلك أيضا في مشروع السيادة على بيانات الماوري في نيوزيلندا، الذي يدعم تقاليد السيادة من خلال ترسيخ حقوق الماوري في جمع بياناتهم الخاصة وملكيتها وتطبيقها[76].

71- وقد أُنشِئَت شبكات سيادة الشعوب الأصلية في أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية[77]. ففي أستراليا، هناك تجمع "مايام نايري وينغارا" للسيادة على بيانات الشعوب الأصلية؛ وفي كندا[78]، يوجد مركز حوكمة معلومات الأمم الأولى[79] ومركز كولومبيا البريطانية الإقليمي لحوكمة معلومات الأمم الأولى[80]؛ وفي الولايات المتحدة، توجد شبكة السيادة على بيانات الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة[81].

72- وعلى الرغم من أن الشبكات الوطنية للسيادة على بيانات الشعوب الأصلية هي الأقدر على الاستجابة للسيادة على البيانات والنهوض بها، فإن ثمة حاجة إلى تحالف عالمي لمناصرة وتعزيز رؤية مشتركة للسيادة على بيانات الشعوب الأصلية، ولذلك أُنشِئ التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية

(73) العرض الذي قدمه تاهو كوكوتاي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(74) المرجع نفسه.

(75) A/74/277، الفقرة 7. وانظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Privacy/SR_Privacy/DraftRecommendationProtectionUseHealthRelatedData.pdf.

(76) المساهمة المقدمة من منظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

(77) العرض الذي قدمه تاهو كوكوتاي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(78) انظر https://www.maiamnayriwingara.org/.

(79) انظر https://fnigc.ca/.

(80) انظر https://www.bcfndgi.com/data-governance/.

(81) انظر https://usindigenousdatanetwork.org/.

(التحالف)[82]. ويمثل شبكةَ التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية–سابمي، وهي امتداد للتحالف، أكاديميون وغير أكاديميين من السويد وفنلندا والنرويج؛ وتشجع الشبكة استخدام مبادئ كير لحوكمة بيانات الشعوب الأصلية لتحقيق السيادة على بيانات الصاميين وحوكمة البيانات فيما يخص بيانات البحوث[83].

73- وتحدد مبادئ كير لحوكمة بيانات السكان الأصليين، التي صدرت في أيلول/سبتمبر 2019، الحد الأدنى من التوقعات لتوجيه إدماج الشعوب الأصلية في حوكمة البيانات في منظومات بيانات الحكومات والمؤسسات والشركات والمنظمات. وقد أكدت مبادئ كير أو اعتمدتها جهاتٌ فاعلة مؤثرة في مجال البيانات، وأصدر التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية مؤخراً كتاباً تمهيدياً عن حقوق الشعوب الأصلية في البيانات يميز بين الحقوق المتعلقة بالبيانات المستخدمة لحوكمة الشعوب الأصلية والحقوق المتعلقة بحوكمة بيانات الشعوب الأصلية[84].

74- وفي عام 2024، اعتمد المجلس الصامي مبادئ ملكية الصاميين ووصولهم إلى البيانات، التي تستند إلى مبادئ كير. والغرض من هذه المبادئ هو ضمان قدرة الشعب الصامي والمؤسسات التي تمثله على التحكم في البيانات التي شاركا في إنتاجها وقدرتهما على إدارة هذه البيانات[85].

75- وفي أستراليا، يمكن رؤية أحد الأمثلة في نشر المعهد الأسترالي لدراسات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس لمدونة أخلاقيات البحث لدى السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، في عام 2020، لضمان أن البحوث مع الشعوب الأصلية في أستراليا وبشأنها تنطوي على مشاركة هادفة ومعاملة بالمثل بين الباحث والأفراد المعنيين[86].

76- وبدأت بوتسوانا حوارات مع شعب السان لاستكشاف كيف يمكنه الاستفادة من توثيق ثقافته ولغته من خلال المنصات الرقمية، مع الاحتفاظ بملكيته وتحكمه في بياناته[87].

77- وتشارك هيئة الإحصاء الكندية في الفريق العامل الحكومي المعني ببيانات الشعوب الأصلية، الذي يضم جميع الإدارات والوكالات الاتحادية وينسق الجهود بشأن القضايا المتعلقة بالسيادة على بيانات الشعوب الأصلية. ويدعم هذا الفريق العامل نهجاً يعتمد على الحكومة بأكملها لتنفيذ الأولوية المشتركة 30 من خطة عمل قانون إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد استراتيجية البيانات للفترة 2023–2026 للخدمة العامة الاتحادية على أهمية السيادة على بيانات الشعوب الأصلية كأولوية لدعم تقرير مصير هذه الشعوب. وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة، ستضع مبادراتٌ أُعِدت بالتعاون مع شركاء من الشعوب الأصلية نهجاً شاملاً لدعم شعوب الأمم الأولى والإنويت والميتيس في تحقيق أهداف السيادة على البيانات الخاصة بها[88].

78- وفي نيوزيلندا، صمم خبراء بيانات من الماوري نموذجاً لحوكمة بيانات الماوري لاستخدامه في الخدمة العامة[89]. وقد أدى الطلب على اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والقائمة على الأدلة إلى زيادة إقدام الوكالات الحكومية على جمع بيانات الماوري ومشاركتها وتحليلها وإعادة استخدامها، ولكن دون

(82) انظر https://www.gida-global.org/whoweare.

(83) المساهمة المقدمة من شبكة التحالف العالمي لبيانات الشعوب الأصلية – سابمي.

(84) انظر https://www.gida-global.org/data-rights.

(85) المساهمة المقدمة من مجلس الصاميين.

(86) المساهمة المقدمة من لين ستيوارت. وانظر أيضاً https://aiatsis.gov.au/research/ethical-research/code-ethics.

(87) العرض الذي قدمه إيفان فالبوي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(88) المساهمة المقدمة من كندا.

(89) انظر https://www.kahuiraraunga.io/maoridatagovernance.

سياسات أو توجيهات واضحة تضع قيم الماوري وأولوياتهم في المركز. ويشدد تي كاهوي راراونغا على أن كمية كبيرة من بيانات الماوري لا تزال تخضع لسيطرة خارجة عن مجتمعات الماوري وأن تفعيل نموذج حوكمة البيانات لا يزال محدوداً، لا سيما في الدوائر الحكومية[90].

79- ويقوم أمناء المظالم للشعوب الأصلية في أربع مناطق في الاتحاد الروسي، بطريقة ملائمة ثقافياً، بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بامتثال سياسات الصحة والتعليم والنقل والدعم الاقتصادي والاجتماعي للقوانين الوطنية ودون الوطنية وتقديم توصيات للإصلاح القانوني والعملي[91].

80- وعلى الصعيد الدولي، تعكف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية وحلف الشعوب الأصلية في آسيا، على وضع مبادئ توجيهية بشأن المشاركة في استحداث المعارف والمشاركة الأخلاقية مع الشعوب الأصلية، لتعزيز ودعم حقوق الشعوب الأصلية في توليد البيانات واستخدامها. وستتم مشاركة المبادئ التوجيهية مع الشعوب الأصلية لكي تقرها بهدف ضمان مشاركتها ومراعاة آرائها في العملية[92].

ثامناً- دور نساء الشعوب الأصلية في البيانات

81- تواجه نساء الشعوب الأصلية طبقات متعددة ومتقاطعة من أوجه الضعف والحرمان النظمية[93]؛ فكونهن نساءً وكونهن من الشعوب الأصلية يؤدي إلى مستويات عالية غير متناسبة من التمييز فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية، في جملة أمور أخرى. وتواجه النساء واجب الرعاية غير المتوازن تجاه أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، الأمر الذي قد يؤثر بشكل أكبر على حقهن في التحديد الذاتي لهويتهن وتقرير مصيرهن[94]. وتميل النساء إلى أن يكنّ حاملات للمعارف والثقافة والخبرات العملية بين الأجيال[95].

82- ويتطلب التصدي للتحديات التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية نهجاً متعدد الأوجه يجمع بين إصلاحات السياسات، والتدخلات المحددة الهدف، والمشاركة المجتمعية، والتمكين. ومن خلال تسليط الضوء على أوجه التباين والمجالات المثيرة للقلق، تضمن البيانات حصول نساء الشعوب الأصلية على الموارد والدعم المناسبين. ويتطلب ذلك جهداً تعاونياً تشارك فيه الدول والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية لخلق بيئة داعمة وشاملة للنهوض بنساء الشعوب الأصلية وحقوقهن[96].

83- وتسلط منظمة الأغذية والزراعة، في منشورها المعنون "نساء الشعوب الأصلية، بنات أمنا الأرض"، الضوء على استمرار نقص البيانات الدقيقة والمصنفة كعامل مساهم في عدم ظهور نساء

(90) المساهمة المقدمة من تي كاهوي راراونغا.

(91) المساهمة المقدمة من المفوض المعني بحقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد في إقليم كراسنويارسك، الاتحاد الروسي (باللغة الروسية).

(92) العرض الذي قدمه يون فيرناندير – دي – لارينوا، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(93) المساهمات المقدمة من المنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية واتحاد الشعوب الأصلية في إكوادور (بالإسبانية)، ومن معهد شهيد ذو الفقار علي بوتو الجامعي للعلوم والتكنولوجيا.

(94) العرض الذي قدمه تاشا هوهايا، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024. وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من منظمة الطبشورة المكسورة.

(95) العرض الذي قدمته تاتيانا دياتلوفا (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(96) العرض الذي قدمه جوهي بريانكو هورو، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

الشعوب الأصلية. ويؤدي ذلك إلى ثغرات في البحوث والمعلومات، مما يؤثر لاحقاً على السياسات والبرامج التي يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للتحديات المواجهة[97].

84- وقد روج اتحاد الشعوب الأصلية في إكوادور لبيانات تجريبية توضح عواقب فشل الدولة في إنتاج إحصاءات ملائمة ثقافياً عن الوضع الاجتماعي والقانوني لنساء وفتيات الشعوب الأصلية[98].

85- وفي نيبال، تفيد التقارير بأن الحكومات المحلية تسيء تفسير البيانات الكمية عن نساء الشعوب الأصلية اللائي يعانين من مشاكل صحية أو أنها لا تمتلكها[99].

86- ومن الأمثلة القوية على حوكمة بيانات الشعوب الأصلية في مجال الصحة الدراسة الاستقصائية التي أجراها اتحاد رعاية النساء الماوريات في عام 1984 وشملت أكثر من 1 000 امرأة من نساء الشعوب الأصلية، مع أسئلة مستفيضة عن الصحة والثقافة والأسرة، وتضمنت منهجية خاصة بالماوري[100].

87- ووفقاً للجنة حقوق الإنسان في الفلبين، غالباً ما تكون مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة لدى نساء الشعوب الأصلية منخفضة. ويمكن أن يعيق ذلك مشاركتهن في عمليات جمع البيانات، مما يشكل عائقاً آخر يحول دون جمع بيانات دقيقة وتطوير تدخلات فعالة[101].

88- وتتمثل حاجة ماسة أخرى في زيادة التثقيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وكذلك في تشجيع النساء على العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ففي نيوزيلندا، تفكر أقل من فتاة واحدة من كل 20 فتاة في العمل في هذه المجالات، مقارنة بفتى واحد من كل 5 فتيان[102].

89- وفي نيوزيلندا، تسلط وزارة شؤون المرأة، في تقرير صدر في عام 2024 بعنوان "تي أوهانغا واهيني ماوري – اقتصاد نساء الماوري"، الضوء على المساهمات الاجتماعية-الاقتصادية لنساء الشعوب الأصلية. ومن شأن إدراج العمل والإنتاج اللذين يدخلان ضمن العمل غير مدفوع الأجر أن يضاعف مساهمتهن في الاقتصاد بالنحو الذي تم قياسه في الإحصاءات الرسمية. غير أن النساء الماوريات غالباً ما يقمن بأعمال غير مدفوعة الأجر ويتحملن مسؤوليات قبلية، ولا تحظى جهودهن بأي تقدير[103].

90- وفي الاتحاد الروسي، تعاني نساء الشعوب الأصلية من البدو الرحل من تدني دخلهن ويعشن في ظروف صعبة بسبب أسلوب حياتهن التقليدي. وقد تقدمت منظمات الشعوب الأصلية بمبادرة لإضفاء طابع قانوني على وضع عاملات السكن المتنقلات لضمان حصولهن على راتب تنافسي وتحسين ظروفهن المعيشة وضمان اعتماد تدابير ضمان اجتماعي أخرى، ودعم ريادة المرأة للأعمال في الاقتصاد

(97) انظر https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cb0719en.

(98) المساهمة المقدمة من المنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية واتحاد الشعوب الأصلية في إكوادور (باللغة الإسبانية).

(99) المساهمة المقدمة من الرابطة الوطنية لنساء الشعوب الأصلية في نيبال.

(100) العرض الذي قدمه تاشا هوهايا، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(101) المساهمة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان في الفلبين. وانظر أيضاً https://chr.gov.ph/written-statement-for-the-virtual-day-of-general-discussion-on-the-rights-of-indigenous-women-and-girls/.

(102) العرض الذي قدمه تاشا هوهايا، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(103) المرجع نفسه. وانظر أيضاً https://www.women.govt.nz/library/te-ohanga-wahine-maori-maori-womens-economy-2024.

الإبداعي. ويتطلب تحقيق هذه المبادرة بيانات عن عدد النساء الرحل وعن دخلهن وأسرهن ومساكنهن وإمكانية وصولهن إلى التكنولوجيا والإنترنت والتعليم[104].

تاسعاً- تأثير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ودورهما في سياق حق الشعوب الأصلية في البيانات

91- يثير التقاطع بين الشعوب الأصلية والذكاء الاصطناعي أسئلة هامة بشأن المساواة والسلامة والحفاظ على الثقافة والاندماج التكنولوجي. ومع تزايد دور نظم الذكاء الاصطناعي في تشكيل عملية صنع القرار العالمي، من الضروري ضمان احترام وإدماج وجهات نظر الشعوب الأصلية ونظمها المعرفية وحقوقها[105].

92- ويمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية، للحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وتاريخها الشفوي وممارساتها الثقافية. ويمكن أن تساعد المشاريع التي تقوم برقمنة معارف الشعوب الأصلية وتوثيقها على حمايتها للأجيال القادمة، ولكن يجب تنفيذها بموافقة الشعوب الأصلية وحوكمتها لمنع إساءة استخدامها أو استغلالها.

93- ومع تزايد نمو الترابط بين البيانات، أصبحت حماية بيانات الشعوب الأصلية والحفاظ على سيادتها على البيانات من التحديات الرئيسية. وعلى الرغم من أن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي جديدة نسبياً، فإنها لا تزال تعتمد على البيانات الموجودة بالفعل – وهي بيانات لطالما استبعدت سرديات الشعوب الأصلية ومحتها ونمّطتها وأبطلت معارفها وأصواتها[106].

94- ويجب أن تكون رقمنة بيانات الشعوب الأصلية متوافقة مع حق هذه الشعوب في تقرير المصير وحوكمة البيانات؛ وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ وحقها في المشاركة في صنع القرار؛ وخصوصيتها وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. ومن شأن تنفيذ مبادئ العناية الواجبة، والمشاورات بحسن نية، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أن ينشئ مساحة وفرصاً للشعوب الأصلية لتنظيم البيانات وحوكمتها. وتمارس الشعوب الأصلية حق تقرير المصير لتحديد الثغرات وإزالتها من خلال تعزيز عمليات جمع البيانات التي يقودها المجتمع المحلي[107].

95- ويجب أن تحترم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها وأن تدمج مبادئ حوكمة بيانات هذه الشعوب لتجنب إدامة السرديات الاستعمارية. ويمكن للذكاء الاصطناعي إما أن يديم السرديات الاستعمارية أو أن يكون بمثابة أداة ثورية للشعوب الأصلية. وإذا ما تم تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه دون مراعاة الواقع الذي تعيشه الشعوب الأصلية وآرائها بشأن العالم، فإن التكنولوجيا ستعكس أوجه عدم الإنصاف القائمة وتديمها وربما تفاقمها[108].

(104) انظر، على سبيل المثال، العرض الذي قدمته تاتيانا دياتلوفا (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024، والمساهمة المقدمة من اتحاد سويوز للشعوب الأصلية وخلاص يوغرا (باللغة الروسية).

(105) Valmaine Toki, *Indigenous Rights, Climate Change and Governance: Measuring Success and Data* (Cheltenham, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Edward Elgar, 2024).

(106) Ian Falefuafua Tapu and Terina Kamailelauli'i Fa'agau, "A New Age Indigenous instrument: artificial intelligence and its potential for (de)colonialized data", *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review*, vol. 57 (2022).

(107) انظر https://www.youtube.com/watch?v=2Z_SFE_rSyI.

(108) Tapu and Fa'agau, "A New Age Indigenous instrument".

96- فعلى سبيل المثال، تعبر التحيزات الخوارزمية للمنتجات والخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي عن مجتمع مطوري تكنولوجيا المعلومات. ولما كانت صادرة عن أقلية ينتمي أعضاؤها إلى خلفيات وآراء متشابهة عن العالم، وتستخدم مجموعات من البيانات المتحيزة لتلك الآراء، فإن منتجاتها لا تمثل الجميع[109].

97- والماوريون في نيوزيلندا ممثلون تمثيلاً ناقصاً في البيانات الحكومية، مما يعني أن استخدام الذكاء الاصطناعي سيؤثر على الماوريين بشكل غير متناسب. وقد أدخلت المحلات التجارية الكبرى في البلد نظم التعرف على الوجه، وكانت هناك بالفعل حالات تم فيها تحديد هويات الماوريين بشكل خاطئ[110].

98- وتكمن القوة الاجتماعية الحقيقية التي تمارسها الخوارزميات في قدرتها على تحديد وإعادة تنظيم حدود ممارسات من قبيل ملكية العقارات. فعلى سبيل المثال، أدى برنامج رقمنة سجلات الأراضي في الهند إلى تجريد مجتمعات الأديفاسي من الشعوب الأصلية من ملكيتها من خلال عدم مراعاة الممارسات التقليدية لحقوق الملكية الجماعية، التي تتحدى المفاهيم السائدة للملكية الخاصة والفردية. ويتجلى هذا النمط أيضاً في ناغالاند، حيث حجب استنباط بيانات الكربون الفهم المجتمعي للأراضي، فسمح بممارسات لإدارة الأراضي تخدم أهداف تمويل الكربون، مما أدى إلى إعادة تنظيم مادي للمساحات وإلى تآكل وصول الشعوب الأصلية إلى أراضي وموارد ناغا وسيطرتها عليها[111].

99- وفيما يتعلق بالقضايا الرقمية والتكنولوجية الناشئة، هناك مشاريع خاصة تُستخدم فيها التكنولوجيات الناشئة لأنشطة الحفظ والاستثمارات المستدامة. وتقوم هذه المشاريع بجمع المعلومات المتعلقة بالشعوب الأصلية وأراضيها ورقمنتها وحفظها (صور الأقمار الصناعية والأفلام الوثائقية السمعية والبصرية) دون أي حماية لحقوق الشعوب الأصلية في ملكيتها الفكرية أو سيادتها على البيانات[112].

100- ويمكن أن تؤدي التكنولوجيا دوراً متزايد الأهمية في تعزيز الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لتوثيق عملية التشاور (بموافقة الأطراف) ونشر المعلومات عنها على الإنترنت. ومن الضروري توثيق عملية التشاور لمواصلة رصد تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتعزيز ممارسة التشاور بشكل عام[113]. وتوفر تقنية الكتل المتسلسلة ورسم الخرائط الجغرافية المكانية وتطبيقات الهاتف المحمول أدوات يمكنها، عندما تُنفَّذ بتعاون مع الشعوب الأصلية واحترام لها، أن تمكّن المجتمعات المحلية من تأكيد حقوقها في البيانات والأراضي. ويجب أن تكون الشعوب الأصلية على علم بعناصر جمع البيانات السليمة (التي تشمل الغرض والأساليب والاستخدامات المحتملة). ويجب أن تتصدى المنهجية للتحديات المختلفة، وتحترم المعايير الثقافية المختلفة لتكون قادرة على أن تعكس بدقة تنوع التجارب داخل مجتمعات الشعوب الأصلية المختلفة[114].

101- وفي الهند، يساعد الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمولية من خلال معالجة اللغة الطبيعية لترجمة المعلومات إلى اللغات المحلية، وتحليل البيانات الضخمة، والمساعدين الافتراضيين، وإدارة

(109) UNESCO, *Inteligencia artificial centrada en los Pueblos Indígenas: perspectivas desde América Latina y el Caribe* (2023) (باللغة الإسبانية).

(110) العرض الذي قدمه تاهو كوكوتاي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(111) المساهمة المقدمة من منظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.

(112) A/HRC/54/31، الفقرة 60.

(113) العرض الذي قدمه أليكسي تسيكاريف (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(114) المساهمة المقدمة من مركز الدراسات المتقدمة في القانون السيبراني والذكاء الاصطناعي، جامعة راجيف غاندي للدراسات القانونية.

الموافقة، والتحليل التنبؤي، في جملة أمور أخرى. ومن خلال الاستفادة من هذه التكنولوجيات، يمكن للمنظمات في الهند أن تجعل عملية الحصول على الموافقة أكثر شفافية وكفاءة وشمولية[115].

102- وفي نيوزيلندا، طورت مؤسسة "تي هيكو ميديا"، وهي منظمة إعلامية خيرية للسكان الأصليين أُنشِئت لإحياء اللغة الماورية والترويج لها، أدوات الذكاء الاصطناعي الخاصة بها، بما في ذلك أداة لمعالجة اللغات الطبيعية يمكن للأطراف الثالثة، وخاصة محطات الإذاعة الخاصة بالسكان الأصليين، تحميل محتواها[116].

103- وفي الاتحاد الروسي، اتفقت الشعوب الأصلية في إقليم يامال – نينيتس المتمتع بالحكم الذاتي في عام 2024 مع الحكومة الإقليمية على ترقية نظام المعلومات الجغرافية الموحد الخاص بالشعوب الأصلية، المعروف باسم "يامال"، إلى منصة قائمة على الذكاء الاصطناعي. وستتيح قاعدة البيانات تنفيذ تدابير دعم الشعوب الأصلية بمزيد من الكفاءة فيما يتعلق بالإسكان والظروف الاقتصادية، مع التركيز على الأسر الشابة وذات الدخل المنخفض والكبيرة والأسر التي لا تملك حيوانات الرنة أو تملك عدداً قليلاً منها. ويسمح مشروع "مخيم تكنولوجيا المعلومات" في يوغرا بمشاركة الشعوب الأصلية شبه الرحل في جمع المعلومات والوصول إلى الخدمات العامة والمشاورات[117].

(115) العرض الذي قدمه جوهي بريانكو هورو، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(116) العرض الذي قدمه تاهو كوكوتاي، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(117) العرض الذي قدمته تاتيانا دياتلوفا (باللغة الروسية)، الحلقة الدراسية للخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2024، والمساهمة المقدمة من اتحاد سويوز للشعوب الأصلية وخلاص يوغرا (باللغة الروسية).

المرفق

مشورة آلية الخبراء رقم 18(2025): حق الشعوب الأصلية في البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها

1- تقدم آلية الخبراء المشورة التالية فيما يتعلق بحق الشعوب الأصلية في البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتصنيفها، وهو أمر أساسي لإعمال حقوق الشعوب الأصلية بفعالية. وتوصيات آليات خبراء الأمم المتحدة الأخرى كلها ذات صلة بالموضوع وينبغي أن تحيط جميع الأطراف علماً بها.

2- ينبغي للدول أن تجمع وتصنف البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية بمشاركة هذه الأخيرة الكاملة والفعالة واحترام حقها في تقرير المصير والحكم الذاتي.

3- ينبغي للدول أن تطور خوارزميات معالجة البيانات لتمكين الشعوب الأصلية من ممارسة حقوقها الجماعية المتمايزة على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوقها المتعلقة بالأراضي، والأقاليم، والموارد، والثقافات، ومحددات صحة الشعوب الأصلية، واللغات، وصنع القرار، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والحكم الذاتي، والتنمية، وحوكمة البيانات والسيادة عليها.

4- ينبغي جمع بيانات الشعوب الأصلية ومعالجتها وإدارتها بما يتماشى مع الأساليب المناسبة للشعوب الأصلية. وينبغي أن تُتاح للشعوب الأصلية إمكانية الوصول إلى البيانات المجمَّعة والمشاركة في تحليلها وتفسيرها بطريقة تحترم معارفها التقليدية وثقافتها ونظم صنع القرار لديها. وينبغي للدول أن تعالج في سياساتها الخاصة بجمع البيانات الفجوات المتعلقة باللغة وبعد المسافات والتكنولوجيا والفجوة الرقمية. وينبغي ألا تمنع نظم جمع البيانات وتخزين البيانات التي تديرها الدولة الشعوب الأصلية من تشكيل منهجياتها وآلياتها المناسبة ثقافياً وأخلاقياً لجمع البيانات. وينبغي أن تكون نظم بيانات الدولة والشعوب الأصلية مكملة لبعضها البعض وأن تعزز رفاه الشعوب الأصلية وتنميتها المقررة ذاتياً. وأثناء جمع البيانات الإحصائية، ينبغي احترام قرار الأفراد في تحديد هويتهم الذاتية بأنهم ينتمون إلى الشعوب الأصلية.

5- ينبغي للدول أن تمكن الشعوب الأصلية، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، من المشاركة أثناء تخطيط وتصميم واستخدام أدوات جمع البيانات الإحصائية والرصدية. ويجب أن يكون العاملون في جمع البيانات للتعداد السكاني مدربين تدريباً جيداً، وأن يضموا ممثلين عن السكان الأصليين لضمان عدم التمييز، وأن تكون البيانات المجمَّعة مطابقة للواقع.

6- ينبغي للدول أن تشرك الشعوب الأصلية في الهيئات الإحصائية الوطنية وتبني قدرات هذه الهيئات و/أو تضمن مشاركة الشعوب الأصلية في جمع البيانات بين الشعوب الأصلية لتعزيز الشفافية واحترام قيم الشعوب الأصلية في الممارسة المتعلقة بالبيانات.

7- ينبغي للدول أن تنسق عمل الوكالات الحكومية التي تجمع البيانات وأن تتجنب الازدواجية. وينبغي للدول أيضاً أن تضمن مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة في عمليات إنتاج المعلومات ونشرها وتحليلها، بما في ذلك في سياق نظم الذكاء الاصطناعي وفي مجتمع مطوري تكنولوجيا المعلومات، وهو أمر أساسي لتحسين جودة البيانات وتجنب التحيزات الخوارزمية.

8- ينبغي حماية البيانات، ولا سيما البيانات الشخصية والمعلومات المتعلقة بالمواقع المقدسة والمعارف التقليدية. وينبغي أن يتوفر للشعوب الأصلية التعليم الملائم في مجال التكنولوجيا والوصول إليها للمشاركة في جمع البيانات في المناطق النائية.

9- ينبغي للدول أن تستثمر في بناء قدرات ومهارات المهنيين المشاركين في جمع البيانات وتخزينها وتنظيمها وتصنيفها، بما في ذلك القدرات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وينبغي تهيئة الظروف المناسبة لجمع البيانات وتخزينها والوصول إليها، بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. وينبغي للدول أن تستثمر أيضاً في بناء قدرات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالبيانات.

10- ينبغي للدول أن تدعم تطوير مستودعات للبيانات تقودها الشعوب الأصلية للاحتفاظ بالبيانات المستمدة من الشعوب الأصلية من أجل التطبيقات المستقبلية. وينبغي تشجيع الشعوب الأصلية على بناء ودعم بناء نظم المعلومات والمحفوظات الخاصة بها التي تسمح بالحفاظ على ذاكرة خالية من التحيزات التي أعطتها محفوظات القوى الاستعمارية السابقة للوثائق المحفوظة بشأنها. وينبغي للدول والكيانات العامة والخاصة، بما فيها المتاحف والمحفوظات والجامعات، أن تعيد بيانات الشعوب الأصلية التي حصلت عليها سابقاً إلى أوطانها وأن تضمن الوصول إليها.

11- ينبغي للدول والشركات الخاصة أن تعترف بسيادة الشعوب الأصلية على البيانات التي تتعلق بها أو التي يتم جمعها منها وتتعلق بالشعوب الأصلية، أو نظم المعرفة، أو العادات، أو الأقاليم الخاصة بها، مع التركيز على قيادات الشعوب الأصلية وآليات المساءلة الخاصة بها.

12- ينبغي للدول أن تعترف بسيادة الشعوب الأصلية على البيانات وتحميها من خلال قوانين وسياسات وأطر عمل مخصصة. وتتطلب سيادة الشعوب الأصلية على البيانات أن تتحكم هذه الشعوب في بياناتها بشروطها الخاصة، وفقاً لبروتوكولاتها وأولوياتها الثقافية الخاصة بها. وينبغي أن يكون هناك تركيز مقصود على فرص إنشاء الهياكل الأساسية للبيانات والتكنولوجيات والقدرات التي تمكن الشعوب الأصلية من حماية بياناتها والاستفادة منها بشكل فعال، لا سيما فيما يتعلق بالمعارف التقليدية والبيانات الحساسة ثقافياً.

13- ينبغي للدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني التي تجمع بيانات الشعوب الأصلية أو تحتفظ بها أو تعالجها أن تعترف بحوكمة بيانات الشعوب الأصلية وتفعِّلها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بجمع البيانات وتصنيفها حسب الهوية ونوع الجنس، وخصوصية البيانات وحمايتها، والوصول إلى البيانات واستخدامها وإعادة استخدامها، والموافقة الفردية والجماعية، وتصنيف البيانات، والبيانات الوصفية، وإعادة البيانات إلى أوطانها. ويشمل ذلك استخدام تكنولوجيات معالجة البيانات كلاً على حدة، بما في ذلك نظم الذكاء الاصطناعي الاستنتاجية والتوليدية.

14- تكتسي سيادة نساء الشعوب الأصلية على بياناتهن وإدارتهن لها أهمية بالغة بسبب العوائق الفريدة التي يواجهنها. ويجب أن تتسع مشاركتهن الكاملة أيضاً عبر الدورة بأكملها، بدءاً من توليد البيانات ووصولاً إلى تفسيرها ونشرها. وينبغي للدول أن تجمع بيانات مراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

15- ينبغي للقطاع الخاص أن يعزز سياسات إدارة الوثائق وحفظها للتعامل مع جميع الوثائق والبيانات الناتجة عن عملية التشاور للحصول على موافقة الشعوب الأصلية كلما كان من المقرر تنفيذ مشاريع تنموية على أراضيها.

16- ينبغي للدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تعترف بمبادئ المنفعة الجماعية، وسلطة التحكم، والمسؤولية، والاخلاقيات (مبادئ كير) لحوكمة بيانات الشعوب الأصلية وتنفذها كإطار معياري لضمان توافق جميع الأنشطة المتعلقة بالبيانات التي تشمل الشعوب الأصلية مع حقوقها وآرائها بشأن العالم وهياكل الحوكمة. وفي السياقات التي لم تُنشَأ فيها بعدُ أطر حوكمة بيانات الشعوب الأصلية، توفر مبادئ كير خط أساس للمشاركة الأخلاقية والحوكمة التشاركية والاحترام الثقافي في الممارسات المتعلقة بالبيانات.

17- في الحالة التي توجد فيها بالفعل أطر ومبادئ توجيهية لحوكمة بيانات الشعوب الأصلية، ينبغي للدول والشركات والمجتمع المدني التحرك لتنفيذها.

18- تُشجَّع الدول والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني على استخدام إطار عمل مستكشِف أحوال الشعوب الأصلية والأدوات الأخرى والمساهمة فيها لتعزيز الرصد المجتمعي للالتزامات العالمية المتعهَّد بها بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وفي المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وفي إطار أهداف التنمية المستدامة.

19- ينبغي للدول والجهات الفاعلة من غير الدول أن تحمي خصوصية الاتصالات الرقمية وتمتع جميع الأفراد بالحق في الخصوصية وتضمن عدم التمييز في القيود المفروضة على الحق في الخصوصية على أساس هوية الانتماء للشعوب الأصلية.

20- في إطار تمكين الشعوب الأصلية في مجال الذكاء الاصطناعي، ينبغي للدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التعاون مع بعضها البعض، وإبداء الاحترام لنظم معارف الشعوب الأصلية، وضمان الالتزام بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وينبغي لها أن تنشئ مساحات للابتكار التكنولوجي المفتوح تستفيد منها الشعوب الأصلية وتصممها بمنظورها الخاص. وينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تحاسب منتهكي حقوق الملكية الفكرية، بمن فيهم منتجو الذكاء الاصطناعي ومستخدموه.

21- ينبغي للدول والقطاع الخاص الاستثمار في مبادرات الذكاء الاصطناعي التي تقودها الشعوب الأصلية، بما يضمن استخدام التكنولوجيا كأداة لحماية لغات الشعوب الأصلية، والحفاظ على ثقافاتها، وتنميتها الاقتصادية، وتقرير مصيرها.

22- ينبغي للدول أن تصبح أطرافاً في معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وأن تضع، بالتشاور مع الشعوب الأصلية، ضمانات مناسبة لقواعد البيانات وطرائق شفافة للكشف عن البيانات المستقاة من قواعد البيانات وتبادلها عبر الحدود.

23- ينبغي للدول، بالتشاور مع الشعوب الأصلية وفي ضوء الهيئة الفرعية المنشأة حديثاً بشأن المادة 8(ي) وغيرها من أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أن تستحدث طرائق تسمح بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية على نحو ملائم ثقافياً.